

رهن السندات في القانون الموريتاني

دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة

الدكتور: العالم الحسن عالي

أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط

ملخص:

يتناول هذا المقال النظام القانوني لرهن السندات في التشريع الموريتاني، انطلاقاً من الأحكام الخاصة الواردة في مدونة التجارة، ولا سيما المواد 1088 وما بعدها، مع قراءة هذه الأحكام في ضوء القانون رقم 011-2022 الصادر في 15 يونيو 2022 والمنشئ لنظام خاص للضمانات المنقولة الاتفاقية. ويبحث المقال في طبيعة السندات بوصفها أموالاً منقولة معنوية، وشروط إنشاء الرهن، ودور الحيابة أو القيد في نفاذه، وأثاره بين الأطراف وفي مواجهة الغير، ومرتبته وطرق تنفيذه. كما يقارن الحل الموريتاني بالنظام الفرنسي لرهن حسابات الأدوات المالية وبالقانون الموحد لمنظمة OHADA المتعلق بالضمانات. وتخلص الدراسة إلى أن إصلاح 2022 أتاح أساساً مرناً للرهن الحيابي وغير الحيابي وشمل الأموال المعنوية والمستقبلية، غير أن بقاء الأحكام المتفرقة في مدونة التجارة يثير مشكلة التنسيق التشريعي، ويستدعي نصوصاً تطبيقية دقيقة تحدد علاقة القيد في سجل الضمانات بالقيد في حساب السندات، وقواعد الأولوية والتنفيذ وحماية الغير حسن النية.

الكلمات المفتاحية: رهن السندات؛ القيم المنقولة؛ حساب السندات؛ الضمانات المنقولة؛ الإشهار؛ الأولوية؛ القانون الموريتاني.

The Pledge of Securities under Mauritanian Law - A Comparative Analytical Study in Light of the Reform of

Security Interests in Movable Property

Dr. El Alem El Hassen Aly

Adjunct Lecturer, Faculty of Legal and Political Sciences – University of Nouakchott

Abstract

This article examines the legal framework governing the pledge of securities in Mauritanian law, starting with the special provisions of the Commercial Code, particularly Articles 1088 et seq., and reassessing them in light of Law No. 2022-011 of 15 June 2022 establishing a special regime for consensual security interests in movable property. It analyses the legal nature of securities as intangible movables, the requirements for creation and third-party effectiveness, the role of possession and book-entry registration, priority, enforcement, and the protection of third parties. It also compares Mauritanian law with the French regime for pledges over securities accounts and the OHADA Uniform Act on Security Interests. The article argues that the 2022 reform provides a flexible basis for possessory and non-possessory security interests, including security over intangible and future assets. Nevertheless, the coexistence of dispersed Commercial Code provisions with the new general regime creates coordination difficulties. Clear implementing rules are therefore needed to connect registration in the movable collateral registry with book-entry registration, and to govern priority, enforcement, and good-faith acquisition.

Keywords: Pledge of securities; financial securities; securities account; movable security interests; publicity; priority; Mauritanian law.

مقدمة

يؤدي الائتمان دوراً محورياً في تمويل النشاط الاقتصادي، غير أن فعاليته ترتبط بوجود ضمانات قابلة للإنشاء السريع، واضحة المرتبة، وقابلة للتنفيذ بكلفة معقولة. وتبرز السندات والقيم المنقولة ضمن أهم الأصول التي يمكن تعبئتها لهذا الغرض؛ فهي تمثل حقوقاً مالية قابلة للتداول، وقد تكون أسهماً أو سندات دين أو غيرها من الأدوات المقيدة في حساب. ويثير رهنها إشكالاً مزدوجاً: فهي منقولات معنوية لا تقبل الحيابة المادية بالمعنى التقليدي في كثير من صورها، كما أن تداولها قد يتم بالقيد الإلكتروني، بما يجعل قواعد الرهن الحيازي الكلاسيكي غير كافية وحدها.

نظمت مدونة التجارة الموريتانية رهن السندات ضمن المواد 1088 إلى 1095، فأحالت من حيث الأصل إلى مقتضيات الرهن الحيازي، وحددت صور تحقق الحيابة بحسب ما إذا كانت السندات في يد الدائن أو الغير أو كانت اسمية مقيدة في سجلات الجهة المصدرة. غير أن المشرع أقر لاحقاً إصلاحاً عاماً بموجب القانون رقم 011-2022، الذي وحد جانباً مهماً من نظام الضمانات المنقولة، وسمح من حيث المبدأ بالرهن مع نزع الحيابة أو دون نزعها، ووسع محله ليشمل الأموال المنقولة المادية والمعنوية والمستقبليّة⁶⁷⁸.

وتنبع أهمية الموضوع من ضرورة تحديد ما إذا كانت الأحكام القديمة لرهن السندات ما تزال تشكل نظاماً خاصاً مستقلاً، أم أنها أصبحت تُقرأ بوصفها أحكاماً مكملية للنظام الجديد؛ ثم بيان الإجراء الذي ينشئ الرهن، والإجراء الذي يجعله نافذاً تجاه الغير، والقاعدة التي تضبط مرتبته عند تزامن الدائنين. وتزداد المسألة حساسية حين تكون السندات ممسوقة بواسطة وسيط أو مقيدة في حساب إلكتروني، لأن السيطرة الفعلية على الأصل تصبح وظيفة قانونية وتقنية معاً.

إشكالية الدراسة ومنهجها

تتمثل الإشكالية المركزية في السؤال الآتي: إلى أي مدى يحقق النظام الموريتاني لرهن السندات، بعد إصلاح 2022، التوازن بين تيسير الائتمان وحماية الراهن والدائنين والغير؟ وتتفرع عنها أسئلة تتعلق بطبيعة محل الرهن، وبالتوفيق بين الحيابة والقيد، وبالأولوية والتنفيذ. وتعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً للنصوص الوطنية، ومنهجاً مقارناً يستأنس بالقانون الفرنسي والقانون الموحد لمنظمة OHADA، دون افتراض سريان هذا الأخير في موريتانيا، وإنما باعتباره نموذجاً تشريعياً إفريقيّاً متقدماً.

خطة الدراسة

تعالج الدراسة أولاً الإطار المفاهيمي والتشريعي لرهن السندات، ثم شروط إنشائه ونفاذه، وبعد ذلك آثاره وترتيبه وتنفيذه، قبل تقديم تقييم نقدي ومقترحات للإصلاح.

678. القانون الموريتاني رقم 011-2022. ر.ج الصادر في 15 يونيو 2022، المنشئ لنظام خاص للضمانات المنقولة الاتفاقية، الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1511، ص 416 وما بعدها، ولا سيما المواد 1-3.

679. مدونة التجارة الموريتانية، القانون رقم 005-2000 الصادر في 18 يناير 2000، بصيغته المعدلة، المواد 1088-1095.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتشريعي لرهن السندات

يقضي تحليل رهن السندات البدء بتحديد مفهوم السندات وطبيعتها القانونية بوصفها أموالاً منقولة معنوية قابلة للتداول. وتكتسب هذه الطبيعة أهمية خاصة عند تحديد مدى خضوعها للقواعد التقليدية للرهن الحيازي. كما تعدد النصوص المنظمة لها بين مدونة التجارة وقانون الالتزامات والعقود وقانون الضمانات المنقولة لسنة 2022.

ويستدعي هذا التعدد بيان العلاقة بين القواعد العامة والأحكام الخاصة، وتحديد النص الواجب التطبيق عند التعارض. لذلك يتناول هذا المبحث مفهوم السندات ومصادر تنظيم رهنها وموقع التشريع الموريتاني من النظم المقارنة.

الفقرة الأولى: مفهوم السندات وطبيعتها القانونية

يقصد بالسندات في هذا البحث الأدوات التي تجسد حقوقاً مالية قابلة للتداول، سواء منحت صاحبها حصة في رأس مال شركة، أم حقاً في دين، أم حقاً مالياً آخر قابلاً للقيود والتحويل. ولا ينبغي الخلط بين السند بوصفه وعاءً لإثبات الحق، والحق المالي ذاته؛ إذ إن الاتجاه الحديث يجعل القيد في الحساب هو الأداة المنشئة أو المثبتة للملكية والتصرف، لا الورقة المادية. ومن ثم فإن محل الرهن الحقيقي قد يكون الحق المالي المقيد أو الحساب بما يشتمل عليه من أدوات وأرصدة وثمار.

هذه الطبيعة المعنوية تفسر صعوبة إخضاع السندات غير المادية لفكرة التسليم المادي. فالحيازة هنا تتحول إلى سيطرة قانونية تتحقق بتقييد خاص، أو بإشعار ماسك الحساب، أو بمنع الراهن من التصرف دون موافقة الدائن. وقد تبني القانون الفرنسي هذا المنطق صراحةً، إذ يجعل رهن حساب السندات قائماً بين الأطراف وفي مواجهة المصدر والغير بتصريح موقع من صاحب الحساب، مع تحديد بياناته بنص تنظيمي. كما يلحق بالحساب المرهون ما يقيد فيه لاحقاً من أدوات مالية ومبالغ مرتبطة بالدين المضمون وفق الشروط القانونية⁶⁸⁰.

الفقرة الثانية: مصادر التنظيم في القانون الموريتاني

يتكون الإطار الوطني من ثلاث طبقات مترابطة. الطبقة الأولى هي مدونة التجارة الصادرة بالقانون رقم 005-2000 والمعدلة لاحقاً، وتضم الأحكام الخاصة برهن السندات. والطبقة الثانية هي القواعد العامة للرهن الحيازي في قانون الالتزامات والعقود، التي عرفت الرهن بوصفه تخصيصاً لمال لضمان الوفاء مع أولوية الدائن. أما الطبقة الثالثة، والأحدث، فهي القانون رقم 011-2022 المتعلق بالضمانات المنقولة الاتفاقية، الذي أعلن نظاماً خاصاً واسع النطاق للضمانات الواردة على المنقولات⁶⁸².

ويقضي التفسير السليم تطبيق قاعدة الخاص يقيد العام، مع مراعاة قاعدة النص اللاحق عند التعارض. فأحكام مدونة التجارة التي تتصل بذاتية السندات وطريقة إمساكها تظل مفيدة، لكن الأحكام التي تفرض وجوب نزع الحيازة على إطلاقه ينبغي قراءتها في ضوء إمكان الرهن دون نزع الحيازة الذي أقره قانون 2022. ولا يعني ذلك إلغاءً ضمناً لكل النصوص السابقة؛ بل يتطلب تحديد التعارض حكماً بحكم، مع إبقاء ما ينسجم مع غاية الإصلاح.

الفقرة الثالثة: موقع النموذج المقارن

يوفر القانون الفرنسي نموذجاً تقنياً متقدماً لرهن الحساب، في حين يقدم قانون OHADA نموذجاً إفريقيًا يجمع بين رهن حقوق الشركاء والقيم المنقولة ورهن حسابات السندات المالية ضمن باب رهن المنقولات المعنوية. والاستفادة من النموذجين لا تعني نقلهما حرفياً، بل استخلاص وظائف مشتركة: تحديد الأصل المرهون، تثبيت تاريخ النفاذ، إعلام ماسك الحساب، ضبط سلطة التصرف، وحسم الأولوية والتنفيذ⁶⁸³.

680. Code monétaire et financier français, art. L.211-20, II, 680.

681. Code monétaire et financier français, art. L.211-20, I, 681.

682. القانون رقم 011-2022، مرجع سابق؛ وانظر أيضاً قانون الالتزامات والعقود الموريتاني، المادة 1100 بشأن تعريف الرهن الحيازي.

683. OHADA, Acte uniforme portant organisation des sûretés, adopté le 15 décembre 2010, chapitre relatif au nantissement des meubles incorporels, 683.

المبحث الثاني: إنشاء الرهن ونفاذه في مواجهة الغير

لا تكفي قابلية السندات للرهن لترتيب الضمان آثاره القانونية، بل يتطلب ذلك استيفاء شروط إنشائه ونفاذه. ويقوم الرهن في الأصل على اتفاق الراهن والدائن المرتهن، مع ضرورة تحديد الدين المضمون والسندات محل الضمان. غير أن طبيعته العينية تفرض اتخاذ إجراء يحقق العلانية أو السيطرة ويمنع الإضرار بحقوق الغير.

وقد تتجسد هذه السيطرة في الحيازة أو القيد في حساب خاص أو الإشهار في سجل الضمانات المنقولة. ومن ثم يبحث هذا المبحث شروط انعقاد الرهن والكتابة والقيد والتميز بين صحة الرهن ونفاذه تجاه الغير.

الفقرة الأولى: التراضي والكتابة وتحديد عناصر الضمان

الرهن اتفاق تبعية يضمن ديناً أصلياً، ولذلك يلزم أن تتجه إرادة الراهن والدائن إلى تخصيص السندات للوفاء بالدين عند الإخلال. وينبغي أن تتضمن وثيقة الرهن تحديد الأطراف، والدين المضمون أو طريقة تعيينه، والسندات أو الحساب محل الضمان، والحد الأقصى للمبلغ عند الاقتضاء، وشروط التصرف في السندات والثمار والتوزيعات، وحالات الإخلال وطرق التنفيذ. وتؤدي الكتابة هنا وظيفة إثباتية ووظيفة تنظيمية؛ فهي تمنع الغموض حول نطاق الحساب المرهون وتضبط العلاقة مع الوسيط الماسك للحساب.

ويسمح منطق قانون 2022 بأن يكون محل الضمان مالياً معنوياً أو مستقبلياً، ما يتيح شمول السندات التي ستقيد لاحقاً، بشرط أن يكون وصفها قابلاً للتعيين. وهذه المرونة تخدم التمويل المتجدد؛ غير أنها تستوجب منع الإفراط في التعميم الذي قد يحاصر ذمة المدين، ولذلك ينبغي تحديد فئات الأصول أو الحساب ورقميه ومؤسسة مسكه، مع بيان نطاق الثمار والبدايل.

الفقرة الثانية: الحيازة والقيد والسيطرة

ميزت المادة 1090 من مدونة التجارة بين ثلاث حالات؛ فإذا كانت السندات في حيازة الدائن لسبب سابق، عُدت حائزاً بصفته مرتبهاً من وقت إبرام العقد، وإذا كانت بيد الغير، لم تتحقق الحيازة للمرتهن إلا من تاريخ تقييدها من ذلك الغير في حساب خاص. وإذا كانت السندات اسمية مثبتة في سجلات الشركة المصدرة، ارتبطت الحيازة بتاريخ تحويل الضمان في تلك السجلات. ويكشف هذا التنظيم عن إدراك مبكر للحيازة الحكيمة، رغم استعمال لغة الرهن الحيازي 684.

في البيئة الرقمية، لا تكفي حيازة وثيقة مطبوعة أو نسخة من كشف الحساب؛ فالسيطرة الفعالة تفترض أن يعلم ماسك الحساب بالرهن وأن يلتزم بقيوده، أو أن يتم القيد في حساب خاص يمنع التصرف المنفرد. ويؤكد القضاء الفرنسي أن رهن حساب الأدوات المالية ينعقد بالتصريح الذي تتطلبه النصوص، وأن غياب التصريح الموقع لا يمكن استبداله بمجرد قرائن أخرى. كما قرر أن نفاذ الرهن لا يتوقف، في بعض الصور، على إشعار الشركة المصدرة متى استوفيت آلية القيد القانونية 685/686.

الفقرة الثالثة: الإشهار وتمييزه عن الانعقاد

ينبغي التمييز بين نشوء الرهن بين طرفيه وبين نفاذه تجاه الغير وترتيبه. قد يكون العقد صحيحاً بين الراهن والدائن، لكن الدائن لا يستطيع الاحتجاج به على دائن حازر أو مرتب آخر إلا بعد استكمال وسيلة الإشهار أو السيطرة التي يحددها القانون. ويأتي سجل الضمانات المنقولة ليؤدي وظيفة الإنذار العام، بينما يؤدي القيد في حساب السندات ووظيفة التخصيص والسيطرة التقنية. والأجدى اعتبار الإجراءين متكاملين لا متنافسين: القيد في السجل لضمان العلانية والأولوية العامة، والقيد لدى ماسك الحساب لضمان تجميد الأصل وتنفيذ التعليمات.

684. مدونة التجارة الموريتانية، المادة 1090.

685. Cass. com., 20 juin 2018, n° 17-12.559.685، بشأن نفاذ رهن حساب الأدوات المالية وعدم اشتراط إشعار الجهة المصدرة في الحالة المعروضة.

686. Cass. com., 23 janvier 2019, n° 17-24.039.686، بشأن اشتراط تصريح الرهن الموقع لإنشاء رهن حساب الأدوات المالية.

المبحث الثالث: محل الرهن ونطاقه

يمثل تحديد محل الرهن مسألة أساسية لمعرفة الأموال والحقوق الداخلة في نطاق ضمان الدائن المرتهن. فقد يرد الرهن على سندات قائمة وقت إبرام العقد، كما قد يمتد إلى سندات مستقبلية قابلة للتعين، وقد يشمل كذلك الأرباح والفوائد والتوزيعات النقدية والسندات البديلة الناتجة عن التحويل أو الاستبدال. ويزداد الأمر دقة عندما يقدم شخص سندات ضماناً لدين غيره دون أن يكون مسؤولاً شخصياً عن الالتزام.

ولذلك يتناول هذا المبحث نطاق السندات المرهونة وملحقاتها وحكم رهن السندات المملوكة لشخص غير المدين.

الفقرة الأولى: السندات القائمة والمستقبلية

يمكن أن يرد الرهن على سندات قائمة ومملوكة للراهن وقت العقد، كما يمكن أن يشمل سندات ستكتسب أو ستقيد لاحقاً متى أمكن تعيين الحساب أو الفئة التي سترد عليها. ويحقق ذلك فائدة عملية في خطوط التمويل التي تتغير فيها مكونات المحفظة باستمرار. غير أن الرهن لا ينقل الملكية إلى الدائن، وإنما يرتب له حقاً عينياً تبعياً؛ ولذلك تظل مخاطر تقلب القيمة قائمة ما لم يتفق على هامش تغطية أو التزام بتقديم ضمان تكميلي.

ويتطلب مبدأ التخصيص ألا يتحول وصف المال المستقبلي إلى صيغة مهمة. فإذا نص العقد على رهن "جميع السندات الحالية والمستقبلية" وجب ربط ذلك بحساب معين أو بمحفظة محددة أو بنوع من الأدوات لدى وسيط معلوم. كما يجب بيان أثر اندماج الشركات أو تجزئة الأسهم أو استبدال السندات أو تحويلها، حتى يستمر الرهن على البديل دون نزاع.

الفقرة الثانية: الثمار والعوائد والبدايل

تنتج السندات أرباحاً وفوائد وتوزيعات، وقد تتحول إلى نقد أو أدوات أخرى. والسؤال هو هل تدخل هذه القيم تلقائياً في وعاء الرهن؟ يميل القانون الحديث إلى إلحاق الثمار والمنتجات بالحساب المرهون ما لم يوجد اتفاق مخالف، لأن إخراجها قد يفرغ الضمان من جزء معتبر من قيمته. وقد نص النظام الفرنسي على اعتبار الثمار والمنتجات جزءاً من الحساب المرهون من تاريخ تصريح الرهن، مع إمكان إثبات محتوى الحساب بشهادة من ماسكه⁶⁸⁷.

وفي القانون الموريتاني، يستحسن النص صراحةً على الحل ذاته، أو تضمينه في عقد الرهن وفي تعليمات ماسك الحساب. ويجب التمييز بين حق الدائن في بقاء العوائد ضمن الضمان وبين حقه في قبضها نهائياً؛ فالأصل أن القبض لحساب الضمان لا يعني تملكها قبل تحقق سبب التنفيذ، وإلا تحول الرهن إلى وفاء مبكر أو تملك غير مبرر.

الفقرة الثالثة: السندات المملوكة للغير

أجازت المادة 1091، من حيث المبدأ، أن يقدم شخص سندات ضماناً لدين غيره، على أن تظل مسؤوليته عينية في حدود المال المرهون، فلا يتحول إلى مدين شخصي بمجرد إنشاء الضمان. ويجب في هذه الحالة التمييز بوضوح بين "الكفيل العيني" والكفيل الشخصي؛ فالأول يخاطر بالسندات المرهونة وحدها، بينما يلتزم الثاني بأداء الدين من مجموع أمواله بحسب عقد الكفالة. وهذا التحديد يحمي الرضا ويمنع التوسع في تفسير التزام مقدم الضمان.

ومن مقتضيات الحماية أن تكون وثيقة الرهن صريحة في أن الراهن ليس مديناً أصلياً، وأن تبين الحد الأقصى للالتزام المضمون، وأن يتلقى معلومات كافية عن طبيعة الدين وحالات الإخلال. كما ينبغي ألا تؤدي الشروط الموحدة إلى إدخال كفالة شخصية ضمنية تخالف حقيقة رضاه.

Code monétaire et financier français, art. L.211-20, III, 687. بشأن حساب الثمار والمنتجات وشهادة جرد المبالغ المقيدة.

المبحث الرابع: آثار الرهن وترتيب الدائن المرتهن

يرتب الرهن الصحيح والنافذ حقاً عينياً يمنح الدائن المرتهن مركزاً قانونياً متميزاً تجاه الراهن والغير. ويتجلى هذا المركز أساساً في حق التفضيل، وما قد يترتب عليه من تتبع السندات أو مقابلها عند التصرف فيها. كما يثير تعدد الرهون والحجوز الواقعة على الحساب ضرورة تحديد مرتبة كل دائن وفق معيار واضح.

وفي المقابل، تظل للراهن سلطة محدودة في إدارة محفظته ضمن الحدود التي لا تهدد قيمة الضمان. وعليه يبحث هذا المبحث حقوق الدائن المرتهن وسلطة الراهن ومسؤولية الوسيط أو الجهة الماسكة لحساب السندات.

الفقرة الأولى: حق التفضيل وحق التتبع

يمنح الرهن الدائن حق التقدم على حصيلة السندات بحسب مرتبته، ويتيح له التمسك بالضمان في مواجهة من يحتج بحق لاحق متى استوفى الرهن شروط النفاذ. أما حق التتبع فيتخذ في السندات المقيدة صورة خاصة؛ إذ قد لا يكون من العملي تتبع أداة انتقلت إلى مشتري حسن النية في سوق منظمة، ولذلك تُستبدل حماية الدائن غالباً بسيطرة تمنع التحويل أو باستمرار الرهن على المقابل النقدي والبدائل.

وتقوم الأولوية على معيار موضوعي يمكن التحقق منه: تاريخ القيد في السجل، أو تاريخ تحقق السيطرة، أو الجمع بينهما وفق ترتيب يحدده القانون. ويجب تجنب تعدد التواريخ دون قاعدة ترجيح؛ لأن الدائن لا يستطيع تسعير المخاطر إذا كان لا يعلم هل تتقدم أولوية القيد العام أم القيد لدى ماسك الحساب. ومن الناحية الوظيفية، يمكن منح السيطرة أولوية خاصة على الإشهار المجرد، بشرط أن تكون قابلة للإثبات وأن لا تكون سرية بالنسبة إلى ماسك الحساب.

الفقرة الثانية: سلطة الراهن في إدارة المحفظة

قد تقتضي إدارة الاستثمار السماح للراهن ببيع بعض السندات واستبدالها، لكن الإذن المطلق قد يضعف الضمان. والحل المتوازن هو اتفاق تحكم يحدد العمليات الجائزة وحدودها، ويلزم ماسك الحساب بعدم تنفيذ ما يخالف تعليمات الدائن. وبيّن التنظيم الفرنسي أن شروط تصرف صاحب الحساب في الأدوات والمبالغ المرهونة تضبط باتفاق وإعلام مكتوب لماسك الحساب، الذي لا يجوز له مخالفة التعليمات دون موافقة الدائن⁶⁸⁸.

ويستحسن أن يتضمن العقد مؤشرات موضوعية للتغطية: نسبة دنيا بين قيمة المحفظة والدين، ودورية التقييم، ومصدر الأسعار، وأجل معالجة النقص. فالتقلب العادي في السوق لا ينبغي أن يؤدي وحده إلى حلول الدين، ما لم يبلغ حداً متفقاً عليه أو يهدد جدياً إمكانية الوفاء. أما التصرف المخالف أو إخفاء معلومات مؤثرة فقد يعد إخلالاً يبرر تفعيل وسائل الحماية.

الفقرة الثالثة: التزام الحفظ ومسؤولية ماسك الحساب

إذا كان الرهن قائماً بواسطة وسيط أو أمين حفظ، فإن مسؤوليته تتحدد بمصدر التزامه: القانون، واتفاق السيطرة، وتعليمات الحساب. ويلتزم بتثبيت القيد، وحفظ السجلات، وعدم تنفيذ التحويلات المحظورة، وتقديم الشهادات والبيانات المقررة. ويجب ألا يحمل الوسيط عبء التحقق من صحة الدين الأصلي إلا في حدود ما يظهر له أو ما يفرضه القانون، وإلا تحولت وظيفة الحفظ إلى رقابة قضائية.

ويتحمل الدائن بدوره واجباً في استعمال السيطرة بحسن نية، فلا يعطل إدارة الحساب خارج نطاق حماية الضمان، ولا ينفذ قبل استحقاق الدين أو دون احترام الإخطار والإجراءات. ويؤدي هذا التوازن إلى حماية كفاءة السوق ومنع تحويل الرهن إلى وسيلة هيمنة على أصول المدين.

Code monétaire et financier français, art. D.211-12. 688 بشأن شروط تصرف صاحب الحساب المرهون وإعلام ماسك الحساب.

المبحث الخامس: الإخلال والتنفيذ على السندات المرهونة

تظهر الأهمية العملية للرهن عند إخلال المدين بالالتزام المضمون وبدء إجراءات التنفيذ على السندات. غير أن التنفيذ لا ينبغي أن يكون وسيلة للإثراء أو الإضرار بالراهن، بل طريقاً منضبطاً لاستيفاء الدين. ولذلك يتعين تحديد حالات الإخلال التي تبرر الاستحقاق المعجل، مع منح الراهن فرصة لمعالجة النقص متى أمكن. كما يجب أن يتم بيع السندات أو تخصيصها وفق قيمة عادلة وإجراءات تراعي مصالح بقية الدائنين.

ومن هذا المنطلق يتناول المبحث حالات الإخلال وطرق التنفيذ وضمائنه والحدود الفاصلة بين المسؤولية المدنية والجنائية.

الفقرة الأولى: حالات الإخلال والاستحقاق المعجل

ترتبط المادة 1094 من مدونة التجارة بين إخلال مقدم الرهن بالتزاماته وبين الاستحقاق الفوري للدين، مع منحه فرصة لتقديم ضمانات عينية بديلة مساوية للضمان المفقود أو المتناقص. ويُفهم من ذلك أن الغاية ليست معاقبة الراهن، بل إعادة مستوى الأمان المتفق عليه. لذلك ينبغي تفسير الإخلال تفسيراً متناسباً، والتمييز بين مخالفة شكلية قابلة للتدارك وبين تصرف جسيم يهدد الضمان.

وتشمل حالات الإخلال عادةً: عدم الوفاء بالدين عند أجله؛ والتصرف غير المأذون في السندات؛ ورفض استكمال القيد أو الإشهار؛ وتقديم معلومات مضللة عن الملكية أو الحقوق السابقة؛ وعدم استكمال هامش التغطية خلال الأجل. ومن الأفضل ألا تعمل شروط الاستحقاق المعجل آلياً إلا بعد إخطار يحدد المخالفة ويمنح مهلة معقولة للعلاج، ما لم يكن التأخير مؤدياً إلى ضياع السندات أو انهيار قيمة الضمان.

الفقرة الثانية: طرق التنفيذ وضمائنه

يجب أن يحقق التنفيذ ثلاثة أهداف: السرعة، والحصول على قيمة تجارية معقولة، وحماية الراهن وبقية الدائنين. ويمكن التنفيذ بالبيع في سوق منظمة، أو البيع الخاص بشروط منضبطة، أو التخصيص القضائي أو الاتفاقي إذا أجازه القانون وتوافرت آلية تقييم عادلة. وقد أبرز إصلاح 2022 في موريتانيا اتجاهاً إلى تبسيط التنفيذ، بما في ذلك إمكان البيع الرضائي وفق شروط، مع ضرورة احترام معيار المعقولة التجارية وإخطار مقدم الضمان 689.

وفي المحافظ المتداولة علناً، يوفر سعر السوق مرجعاً للتقييم، لكن يجب اختيار توقيت وطريقة البيع بما يمنع الإضرار المتعمد بالقيمة. أما السندات غير المدرجة فتحتاج إلى خبير مستقل أو آلية تقييم متفق عليها. ويجب خصم مصروفات التنفيذ المعقولة، ثم وفاء الدائن بحسب مرتبته، ورد الفائض إلى الراهن، مع تمكين الدائنين اللاحقين من حقوقهم في الحصيلة.

الفقرة الثالثة: الجزاء الجنائي وحدوده

تضمنت مدونة التجارة حماية جنائية لبعض الأفعال التي تمس السندات المرهونة، وهو اتجاه مفهوم لمواجهة التهديد أو الاحتيال. غير أن التجريم يجب أن يظل محكوماً بمبدأ الشرعية، فلا يمتد إلى مجرد انخفاض القيمة أو إخلال مدني مختلف في تفسيره. يلزم إثبات الفعل المادي والقصد الجنائي، مع ترك المنازعات المتعلقة بالمرتبة أو صحة القيد للقضاء المدني أو التجاري ما لم تقتزن بتزوير أو إخفاء متعمد.

كما ينبغي تنسيق النصوص الجنائية القديمة مع نظام السجل الإلكتروني؛ فالتصرف في مال مرهون دون ترخيص قد يكون ظاهراً من القيد، لكن المسؤولية لا تقوم إذا كان التصرف مأذوناً به في اتفاق السيطرة أو كان الرهن غير نافذ تجاه المتصرف إليه حسن النية وفق القانون.

المبحث السادس: المقارنة مع القانون الفرنسي وقانون OHADA

تتيح الدراسة المقارنة تقييم مدى قدرة التشريع الموريتاني على مواكبة التحولات الحديثة في المعاملات المالية، فقد طور القانون الفرنسي نظاماً خاصاً لرهن حساب السندات يقوم على التصريح والقيود بدل الحيازة المادية. كما نظم قانون منظمة OHADA رهن القيم المنقولة وحسابات السندات ضمن منظومة متكاملة للضمانات المعنوية.

وتكشف المقارنة عن حلول تتعلق بالإنشاء والنفوذ والأولوية والسيطرة على الحساب والتنفيذ على محتوياته. لذلك يعرض هذا المبحث أبرز أحكام النظامين الفرنسي والإفريقي، ومدى إمكان الاستفادة منهما في القانون الموريتاني.

الفقرة الأولى: النموذج الفرنسي

ينظم القانون الفرنسي رهن حساب السندات في المادة L.211-20 من القانون النقدي والمالي. ويقوم الرهن بتصريح موقع من صاحب الحساب، وينصرف إلى الأدوات المالية والمبالغ المقيدة فيه، بما فيها القيود اللاحقة المرتبطة بالدين المضمون. ويمكن للدائن الحصول على شهادة تتضمن جرد محتوى الحساب. ويمثل هذا النظام نقلة من حيازة الورقة إلى السيطرة على الحساب، بما ينسجم مع نزع الصفة المادية عن الأدوات المالية.

وقد كرس القضاء الفرنسي مركزية التصريح في إنشاء الرهن. ففي قرار الغرفة التجارية بتاريخ 23 يناير 2019، عالجت محكمة النقض أثر غياب التصريح الموقع المطلوب قانوناً، مؤكدة أن استيفاء الشكل المنثني لا يستعاض عنه بتكليفات أو مستندات لا تقوم مقامه. وفي قرار 30 نوفمبر 2022، أعادت المحكمة التأكيد على أن الرهن يتحقق بين الأطراف وفي مواجهة المصدر والغير بالتصريح الموقع المستوفي للبيانات القانونية 690691.

وتفيد التجربة الفرنسية المشرع الموريتاني في ثلاث نقاط: جعل وثيقة قصيرة محددة البيانات أساساً للرهن؛ وربط نطاق الضمان بالحساب لا بكل أداة على حدة؛ وتنظيم علاقة الراهن والدائن بماسك الحساب. غير أن نقل النظام يتطلب بنية حفظ وتسوية واضحة وسجلات موثوقة، وإلا ظلت القواعد النظرية صعبة التطبيق.

الفقرة الثانية: نموذج OHADA

خصص القانون الموحد المنظم للضمانات قسماً لرهن حقوق الشركاء والقيم المنقولة وحسابات السندات المالية، وهو اختيار يدل على الفصل بين رهن الحق منفرداً ورهن وعاء حسابي متغير. ويعتمد النظام على الكتابة والإشهار وآليات القيد التي تسمح بتحديد تاريخ النفاذ والمترتبة. ويتميز بإدماج الرهن ضمن نظرية عامة حديثة للضمانات المنقولة، مع الاحتفاظ بأحكام خاصة تفرضها طبيعة الحقوق المالية.

بالنسبة إلى موريتانيا، تكمن قيمة المقارنة في إظهار إمكان الجمع بين سجل عام للضمانات وقيد خاص مرتبط بطبيعة الأصل. كما تبرز ضرورة تنظيم تراحم الرهون على الحساب، وحقوق ماسك الحساب في المقاصة أو المصروفات، وأثر إجراءات الإفلاس على التنفيذ. ولا يصح اقتباس أرقام مواد أو حلول معزولة دون النظر إلى منظومة الإشهار والتنفيذ التي تعمل داخلها.

الفقرة الثالثة: حصيلة المقارنة

يتقارب إصلاح 2022 الموريتاني وظيفياً مع الاتجاهين الفرنسي و OHADA في قبول الضمان على المنقول المعنوي وعدم قصره على نزع الحيازة. لكنه يحتاج إلى مستوى أكبر من التفصيل التشغيلي في شأن حسابات السندات. فالنص العام يحقق المرونة، بينما تحتاج السوق إلى قواعد حاسمة لا يترك تطبيقها لاجتهاد الوسطاء المتباين.

5. الفقرة 20-23.554.690، Cass. com., 30 novembre 2022، منشور على قاعدة Légifrance.

6. الفقرة 17-24.039.691، Cass. com., 23 janvier 2019، منشور على قاعدة Légifrance.

المبحث السابع: التقييم النقدي ومقترحات التطوير

يقضي استكمال الدراسة تجاوز عرض الأحكام إلى تقييم مدى وضوحها وفعاليتها في تحقيق الأمن القانوني والائتماني. فقد أسهم إصلاح سنة 2022 في تحديث الضمانات المنقولة وتوسيع نطاقها ليشمل الأموال المعنوية والمستقبلية. ومع ذلك، ما يزال تعدد النصوص يثير صعوبات تتعلق بالتنسيق بين الحيابة والقيد والإشهار وتحديد الأولوية. كما تحتاج بعض المسائل التقنية المتصلة بحسابات السندات وطرق التنفيذ إلى تنظيم أكثر دقة وتفصيلاً. وبناءً عليه يحدد هذا المبحث مواطن القوة والقصور، ويقترح التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطوير النظام.

الفقرة الأولى: مواطن القوة

يتمثل أول عناصر القوة في اعتراف التشريع بإمكان توظيف الأموال المعنوية ضماناً للائتمان، وفي فتحه المجال للرهن دون نزع الحيابة. كما يسمح اتساع محل الضمان بشمول الأصول المستقبلية والبدائل والعوائد إذا صيغ العقد بدقة. ويسهم السجل في تقليل الضمانات الخفية وتمكين المقرض من فحص الحقوق السابقة قبل منح الائتمان. ويحسب لمدونة التجارة أنها ميزت، منذ وقت مبكر، بين حيابة الدائن، وحيابة الغير مع فتح حساب خاص، والسندات الاسمية التي تتطلب إجراءً في سجلات المصدر. وهذه الصور تصلح أساساً لبناء مفهوم السيطرة على الحساب، بدلاً من التخلص منها كلياً. كما أن قصر مسؤولية مقدم الرهن عن دين الغير على الضمان العيني يحقق حماية مهمة للرهن.

الفقرة الثانية: أوجه القصور

أبرز أوجه القصور هو التشتت التشريعي بين مدونة التجارة، وقانون الالتزامات والعقود، وقانون 2022. وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف في المصطلحات وفي تحديد اللحظة المنشئة للرهن واللحظة التي تثبت بها الأولوية. كما لا تزال العلاقة بين الإشهار في سجل الضمانات والقيد لدى الشركة المصدرة أو ماسك الحساب بحاجة إلى بيان صريح. ويضاف إلى ذلك نقص التنظيم التفصيلي لسلطة الراهن في التداول داخل المحفظة، ولمصير العوائد والبدائل، ولأولوية ماسك الحساب، ولطريقة تقييم السندات غير المدرجة عند التنفيذ. كما أن توسع شروط الاستحقاق المعجل دون اختبار للتناسب قد يسمح بالتعسف، خاصة في حالات التقلب المؤقت للأسعار.

الفقرة الثالثة: المقترحات

تقترح الدراسة إصدار فصل تطبيقي خاص برهن حسابات السندات ضمن اللائحة التنفيذية أو في تعديل مدونة التجارة، يتضمن: تعريف حساب السندات؛ بيانات تصريح الرهن؛ تاريخ نشوئه ونفاذه؛ واجب إشعار ماسك الحساب؛ أثر القيد في سجل الضمانات؛ وقاعدة واضحة للأولوية. كما ينبغي اعتماد نموذج موحد لاتفاق السيطرة وشهادة الحساب المرهون. وتقترح كذلك النص على امتداد الرهن إلى الثمار والبدائل والمبالغ المقيدة لاحقاً ما لم يتفق على خلاف ذلك، وتنظيم التداول المأذون به، وإقرار مهلة علاج قبل الاستحقاق المعجل، ووضع معايير للبيع المعقول تجارياً والتقييم المستقل. ومن المفيد ربط سجل الضمانات إلكترونياً بجهات حفظ السندات مع احترام حماية البيانات وسرية المعاملات. وأخيراً، ينبغي نشر الاجتهاد القضائي التجاري وتدريب القضاة والمؤقنين والبنوك والوسطاء على النظام الجديد، لأن جودة الضمان لا تقاس بالنص وحده، بل بقدرة الممارسين على تحديد مرتبته وتنفيذه بسرعة وبنائج يمكن توقعها.

خاتمة

كشف التحليل أن رهن السندات في القانون الموريتاني انتقل من تنظيم خاص يغلب عليه منطق الرهن الحيابي إلى بيئة تشريعية أوسع بعد صدور القانون رقم 011-2022 بشأن الضمانات المنقولة الاتفاقية. وقد أتاح الإصلاح استيعاب السندات بوصفها منقولات معنوية، وفتح المجال أمام الضمان غير الحيابي والإشهار، وهو تحول ضروري لمواكبة رقمنة الحقوق المالية وتطور الائتمان.

ومع ذلك، فإن فعالية النظام تتوقف على حل مشكلة التنسيق بين النصوص. فالقيد في سجل الضمانات يؤدي وظيفة العلانية وترتيب الحقوق، بينما يؤدي القيد في حساب السندات أو إشعار ماسكه وظيفة السيطرة ومنع التصرف المخالف. ولا بد من تحديد أثر كل إجراء وتاريخه عند التزاحم. كما يجب أن يتسم التنفيذ بالسرعة دون التضحية بالتقييم العادل والإخطار ورد الفاض.

وتخلص الدراسة إلى أن الخيار الأنسب ليس إلغاء الأحكام الخاصة بمدونة التجارة، بل تحديثها وإدماجها في منطق إصلاح 2022، مع إنشاء نظام واضح لرهن حساب السندات. وبذلك يمكن للضمان أن يؤدي وظيفته الاقتصادية في توسيع الائتمان، مع حماية الراهن والدائنين والغير وتعزيز الثقة في السوق المالية.

النتائج والتوصيات الرئيسية

- اعتبار رهن السندات تطبيقاً خاصاً للضمان على المنقول المعنوي، مع أولوية الأحكام الخاصة المتوافقة مع قانون 2022.
- الفصل صراحةً بين انعقاد الرهن ونفاذه تجاه الغير ومرتبته.
- اعتماد القيد في حساب خاص أو اتفاق السيطرة وسيلة تقنية للسيطرة، إلى جانب الإشهار في السجل.
- تنظيم امتداد الرهن إلى العوائد والبدائل والقيود اللاحقة.
- ضبط الاستحقاق المعجل بمعياري الجسامة ومنح مهلة للعلاج متى أمكن.
- إخضاع التنفيذ لمعيار المعقولة التجارية والتقييم المستقل ورد الفاض.
- إصدار نصوص تطبيقية ونماذج موحدة وربط إلكتروني بين السجل وجهات حفظ السندات.

❖ قائمة المصادر والمراجع

أولاً - التشريعات:

- القانون الموريتاني رقم 005-2000 الصادر في 18 يناير 2000 المتضمن مدونة التجارة، بصيغته المعدلة.
- القانون الموريتاني رقم/011-2022 ر.ج الصادر في 15 يونيو 2022 المنشئ لنظام خاص للضمانات المنقولة الاتفاقية، الجريدة الرسمية، العدد 1511.
- قانون الالتزامات والعقود الموريتاني، الأحكام العامة للرهن الحيازي.
- القانون النقدي والمالي الفرنسي، المادة L.211-20 والمواد التنظيمية D.211-10 وما بعدها.
- القانون الموحد لمنظمة OHADA المنظم للضمانات، المعتمد في 15 ديسمبر 2010، قسم رهن حقوق الشركاء والقيم المنقولة وحسابات السندات المالية.

ثانياً - القضاء والدراسات:

- محكمة النقض الفرنسية، الغرفة التجارية، 23 يناير 2019، رقم 17-24.039.
- محكمة النقض الفرنسية، الغرفة التجارية، 20 يونيو 2018، رقم 17-12.559.
- محكمة النقض الفرنسية، الغرفة التجارية، 30 نوفمبر 2022، رقم 20-23.554.
- Hugues Langlois & Cie, "Mauritanie : une loi ambitieuse et innovante pour réformer le régime des sûretés réelles mobilières", 2024.
- Camille Tchotchou Petché Kamga, "Le nantissement des valeurs mobilières à l'heure de la dématérialisation", Revue de l'ERSUMA, no 7, décembre 2017.
- OHADA, Acte uniforme portant organisation des sûretés, documentation officielle.